مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: أثر تطبيق معيار التقارير المالية رقم 9 على الآداء المالي للمصارف "دراسة حالة أحد المصارف السورية بنك بيبلوس – سورية"
اسم الكاتب: هادي طه الحاج
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/554
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر تطبيق معيار التقارير المالية رقم 9
على الآداء المالي للمصارف
"دراسة حالة أحد المصارف السورية بنك بيبلوس – سورية"

الباحث: هادي طه الحاج*

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تطبيق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9 على أداء المالي للمصارف وعلى موجودات ومطلوبات المصرف كما أثرها على حقوق الملكية وبنود الدخل

حيث قام الباحث بدراسة أثر تطبيق معيار التقارير المالية رقم 9 على بنك بيبلوس – سورية وفق المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على بيانات النشر السنوية منذ 2017/12/31 لغاية 2019/12/31 وذلك من خلال دراسة التغيرات بالتصنيف والقياس على جميع الأرصدة لدى المصرف وتحليل البيانات المالية للمصرف خلال الأعوام الثلاث

وكانت النتيجة النهائية للدراسة أن التحول إلى تطبيق المعيار IFRS9 يؤثر جوهرياً في قيمة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يجعل قيمتها صفراً بسبب إعادة تصنيفها، إما الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في حال كانت أدوات دين، وعلى قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، فمدى التأثير يعتمد على جودة هذه الأدوات

كما نلاحظ ان تطبيق المعيار في عام كان له اثر جوهري على الربحية وخصوصاً عندما تم تطبيقه بأثر رجعي على القوائم المالية لعام 2018 فيما لم يكون له أثر جوهري يذكر على السيولة المصرف وكفاءة رأس المال.

* تسجيل دكتوراه – قسم المصارف والتأمين– كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.

The Impact of Applying Financial Reporting Standard No. 9 on the Financial Performance of Banks

A case study of a Syrian Bank
Byblos Bank – Syria

Researcher: Hadi Taha Alhaj*

Abstract

This research aims to study the effect of applying IFRS 9 on the financial performance of banks, assets, liabilities and their impact on equity and income items.

The researcher studied the effect of applying Financial Reporting Standard No. 9 on Byblos Bank - Syria according to the descriptive analytical approach based on annual publication data from 12/31/2017 to 12/31/2019 by studying changes in classification and measurement on all the bank's balances and analyzing the financial statements of the bank during the last three years.

The final result of the study was that the shift to the application of IFRS 9 has a fundamental impact on the value of available for sale instruments, which makes their value zero due to reclassification, either investments held for trading or investments held to maturity in case they are debt instruments, and the value of financial instruments held. For trading, the extent of the impact depends on the quality of these tools.

It is also noted that the application of the standard in 2018 had a material impact on profitability, especially when it was applied retrospectively to the 2018 financial statements, while it had no material impact on the bank's liquidity and capital adequacy.

* Student- Banking and Insurance Department- Faculty of Economy- Damascus University.

أولاً: المقدمة

يأتي مشروع استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 استجابة للحاجة لتحسين إعداد التقارير المالية للأدوات المالية وتبسيطها، واستجابة المجلس الدولي للمعايير المحاسبية لمطالب مستخدمي القوائم المالية والأطراف المهتمة الأخرى التي طالبت دوماً بتطوير معيار جديد لإعداد التقارير المالية عن الأدوات المالية يكون بعيداً عن التعقيد ويعتمد أسساً موحدة للقياس والاعتراف، إذ كان للأزمة المالية العالمية الأثر الأكبر في تسليط الضوء على الحاجة الملحة لمثل هذا النحو.

إن التغيرات الرئيسية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 هي أن الخسائر الائتمانية للبنك تستند حالياً على نهج الخسارة المتوقعة بدلاً من نهج الخسارة المتكبدة والتغير في تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية للبنك.

قام المصرف موضوع الدراسة (بنك بيبلوس– سورية) بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 اعتباراً من أول كانون الثاني 2018 بأثر رجعي.

أهمية البحث وأهدافه:

تتأتى أهمية البحث من ضرورة تطبيق المصارف الخاصة السورية للمعيار رقم 9 الخاص بالمؤسسات المالية. حيث ألزمت الجهات الرقابية كافة المصارف السورية العمالة بضرورة الالتزام بهذا المعيار، وبناءً على ما سبق يهدف البحث إلى ما يلي:

1. التأكد من مدى التزام المصارف الخاصة السورية بالمعيار 9 وكيفية تطبيقه داخل المصرف.
2. قياس الأثر الناتج من تطبيق المعيار 9 على أداء المصارف من خلال الربحية، السيولة، الخسائر الائتمانية المتوقعة... إلخ.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

1. هل سيؤدي التحول لتطبيق المعيار IFRS9 إلى حدوث تغييرات جوهرية في قيمة الأدوات المالية المتاحة للبيع، قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة وربحية المصرف.
2. هل سيؤدي التحول لتطبيق المعيار IFRS9 إلى حدوث تغييرات جوهرية في قيمة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، سيولة المصرف، وملاءة رأس المال.

فروض البحث:

من خلال أهداف البحث يمكن اشتقاق الفرضيات التالية:

1. لن يؤدي التحول لتطبيق المعيار IFRS9 إلى حدوث تغييرات جوهرية في قيمة الأدوات المالية المتاحة للبيع، قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة وربحية المصرف
2. لن يؤدي التحول تطبيق المعيار IFRS9 إلى حدوث تغييرات جوهرية في قيمة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، سيولة المصرف، وملاءة رأس المال.

الفصل الأول

قام البنك بإعداد البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة في سورية بسبب تأجيل تطبيق المعيار رقم 9 لغاية 2019/01/01 وذلك وفقاً لقرار مجلس المحاسبة والتدقيق في سورية بجلسته رقم 1 لعام 2018 والتعميم رقم 13 الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بتاريخ 2018/02/25.

يقدم المعيار رقم 9 متطلبات جديدة بخصوص تصنيف وقياس الموجودات المالية، تدني قيمة الموجودات المالية، سياسة التحوط العامة والانتقال على النحو التالي:

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية:

في العام 2019، طبق المصرف المعيار رقم 9 والذي قام بتقييم أسس تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية القائمة بتاريخ 2018/01/01، جميع الموجودات المالية ضمن نطاق المعيار رقم 9، يتم قياسها بشكل لاحق إما بالقيمة المطفأة أو بالقيمة العادلة، بناءً على نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للموجودات المالية:

- تقاس بالقيمة المطفأة أدوات الدين التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل لتدفقات النقدية التعاقدية وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة.
- تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، أدوات الدين التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ومبيع الأصول النقدية، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي.
- يتم قياس كافة أدوات الدين وحقوق الملكية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- يمكن للمصرف أن يقوم باختيارات لا رجوع عنها عند الإثبات / الاعتراف الأولي لأصل مالي.
- يمكن للمصرف أن يختار، بشكل لا رجوع عنه أن يعرض ضمن قائمة الدخل الشامل الآخر التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة.

- يمكن للمصرف أن يختار، بشكل لا رجوع عنه، أن يصنف ضمن الأدوات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، أدوات دين ينطبق عليها شروط القياس بالقيمة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، إذا كان هذا الخيار يزيل أو يقلص بشكل جوهري عدم التماثل المحاسبي.
- عندما يتم إلغاء أو إثبات أدوات دين مقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، فإنه يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المجمعة، المعترف بها سابقا ضمن الدخل الشامل الآخر، من حقوق الملكية الى الأرباح أو الخسائر على أنه تعديل إعادة تصنيف. أما في حال تم إلغاء تثبيت أدوات حقوق ملكية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المجمعة المعترف بها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المدورة.

ب) تدني قيمة الموجودات المالية:

يستبدل المعيار رقم 9 نموذج "الخسارة المتكبدة" ضمن المعيار المحاسبي رقم 39 بنموذج " الخسارة الائتمانية المتوقعة". يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة والتغيرات في هذه الخسائر الائتمانية المتوقعة في نهاية كل فترة مالية من أجل إظهار أثر التغيرات في الأخطار الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأساسي للموجودات المالية، أي أنه لم يعد من الضروري انتظار حدوث الخسارة من أجل الاعتراف بالخسائر الائتمانية.

ينطبق نموذج انخفاض القيمة الجديدة على جميع الموجودات المالية التي يتم قياسها بالكلفة المطفأة كما ينطبق هذا النموذج على بعض التزامات الدين وعقود الضمان المالي.

يعتمد المصرف لقياس تدني قيمة الموجودات المالية على تصنيفها ضمن إحدى المراحل الثلاث كما يلي:

– المرحلة الأولى: خسارة ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهر. تتضمن الأدوات المالية التي لم تشهد زيادة جوهرية بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي. بالنسبة لهذه الموجودات المالية، يتم احتساب الفوائد بناءً على القيمة الدفترية قبل خسائر التدني.

– المرحلة الثانية: خسارة ائتمانية متوقعة على مدى الحياة. تتضمن الأدوات المالية التي شهدت زيادة جوهرية بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، لكن دون وجود دلائل موضوعية على تدني القيمة. يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع الأحداث المحتملة الوقوع على مدى حياة الأصل المالي. يتم احتساب الفوائد على القيمة الدفترية قبل خسائر التدني.

– المرحلة الثالثة: خسائر ائتمانية متوقعة على مدى الحياة. تتضمن الأدوات المالية ذات دلالة موضوعية على تدني قيمتها بناية الفترة المالية.

ت) سياسة التحوط العامة:

يتضمن المعيار الدولي رقم 9، قواعد محاسبية جديدة للتحوط والتي توازن سياسة التحوط مع سياسة إدارة المخاطر. لا يغطي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 سياسة التحوط الكلي، قرر المصرف العمل بالمتطلبات الجديدة للتحوط حسب المعيار الدولي رقم 9 ولم يكن لتطبيق هذه المتطلبات الجديدة أي أثر على المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة للمصرف.

ث) الانتقال:

تم تطبيق التغيرات بالسياسات المحاسبية الناتجة عن المعيار الدولي رقم 9 بأثر رجعي باستثناء:

– تم قيد الفروقات في القيم الدفترية للأصول والالتزامات المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة كما في 2018/01/01.

– اعتمد المصرف على وقائع معروفة بتاريخ التطبيق الأساسي للقيام بالتقديرات التالية:

- تحديد نموذج الأعمال الذي يحتفظ بالأصل المالي.
- بتاريخ التطبيق الأولي، وفي حال كان لأداة الدين خطر ائتماني متدني، اعتبر المصرف أن المخاطر الائتمانية للأصل المالي، لم تزداد بشكل كبير من تاريخ الاعتراف الأولي بالأصل.

أولاً: أثر التغيرات بالتصنيف والقياس على الموجودات

1- نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي

الجدول رقم (1)

التاريخ	مؤونة خسائر ائتمانية متوقعة	الرصيد قبل اقتطاع المؤونة	نسبة المؤونة المشكلة	التغير في المؤونة
12/31/2017	0	19,104,082,524	%0	
بعد التطبيق 01/01/2018	4,476,024	19,104,082,524	%0.02	
قبل التطبيق 31/12/2018	-	21,344,772,584	%0.00	
بعد التطبيق 31/12/2018	5,109,947	21,344,772,584	%0.02	
12/31/2019	12,935,516	21,536,645,733	%0.06	%153

نلاحظ أن بند النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي لم يتم احتساب لها مؤونة خسائر ائتمانية متوقعة في الفترة السابقة لتطبيق معيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) أما عندما قام المصرف بتطبيق المعيار بأثر رجعي على القوائم المالية في عام 2018 تم احتساب خسائر ائتمانية متوقعة وفق للسياسات المحاسبية المتبعة في سوريا بلغت حوالي 4.47 مليون ليرة سورية 2018/1/1 وحوالي 5.1 مليون ليرة سورية في نهاية العام 2018 نتيجة إعادة التصنيف والقياس وأثرها على القيمة الدفترية للموجودات، وأثر تطبيق معيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) في نهاية عام 2019 تشكيل مؤونة خسائر ائتمانية متوقعة بنمو بلغ 153% على الرغم من أن الارتفاع في رصيد النقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي بين عامي 2018-2019 لم يتجاوز نسبة 1%.

2- أرصدة لدى المصارف

الجدول رقم (2)

التاريخ	مؤونة خسائر ائتمانية متوقعة	الرصيد قبل اقتطاع المؤونة	نسبة المؤونة المشكلة	التغير في المؤونة
12/31/2017	-	27,397,812,112	%0	
بعد التطبيق 01/01/2018	44,700,878	27,397,812,112	%0.16	
قبل التطبيق 31/12/2018	-	24,788,593,525	%0.00	
بعد التطبيق 31/12/2018	40,511,967	24,782,593,526	%0.16	
12/31/2019	916,056,722	23,665,729,513	%3.87	%2161

نلاحظ أن بند أرصدة لدى المصارف لم يتم احتساب لها مؤونة خسائر ائتمانية متوقعة في الفترة السابقة لتطبيق معيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) أما عندما قام المصرف بتطبيق المعيار بأثر رجعي على القوائم المالية في عام 2018 تم احتساب خسائر ائتمانية متوقعة وفق للسياسات المحاسبية المتبعة في سوريا بلغت حوالي 44.5 مليون ليرة سورية 2018/10/01 وحوالي 40.5 مليون ليرة بـ2018/12/31 أي ان المؤونة المشكلة بنسبة 0.16% من الرصيد لدى المصارف. أما بعام 2019 فعلى الرغم من انخفاض الأرصدة لدى البنوك بحوالي مليار ليرة سورية الا ان الخسائر الائتمانية المتوقعة بلغت 916 مليون ليرة أي بنسبة 3.87% من الرصيد ويعود سبب هذا الارتفاع الكبير في المؤونة أنه تم تصنيف الأرصدة لدى المصارف الداخلية في المرحلة الثانية وهي تبلغ حوالي 1.9 مليار بينما تم عادة تصنيف الأرصدة في المصارف الخارجية ضمن المرحلة الثالثة.

3- إيداعات لدى المصارف

الجدول رقم (3)

التاريخ	مؤونة خسائر ائتمانية متوقعة	الرصيد قبل اقتطاع المؤونة	نسبة المؤونة المشكلة	التغير في المؤونة
12/31/2017	-	-	%0	
بعد التطبيق 01/01/2018	-	-	%0.00	
قبل التطبيق 31/12/2018	-	5,232,000,000	%0.00	
بعد التطبيق 31/12/2018	205,161,050	5,232,000,000	%3.92	
12/31/2019	221,332,714	5,232,000,000	%4.23	%7.88

نلاحظ أن بند إيداعات لدى المصارف أيضاً لا يتم احتساب لها مؤونة خسائر ائتمانية متوقعة في الفترة السابقة لتطبيق معيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) أما في نهاية عام 2018 تم احتساب خسائر ائتمانية متوقعة التي بلغت حوالي 205 مليون ليرة سورية ونتيجة إعادة التصنيف والقياس وأثرها على القيمة الدفترية للموجودات، وأثر تطبيق معيار التقارير الدولي لإعداد المالية رقم (9) في نهاية عام 2019 تشكيل مؤونة خسائر ائتمانية متوقعة بنمو بلغ 221.3 مليون ليرة سورية على الرغم بقاء الرصيد بنفس القيمة بين عامي 2018 و2019، ويعود السبب الى ان الايداعات هي بشكل كامل في مصارف خارجية في لبنان وبسبب الازمة الاقتصادية التي ضربت لبنان في نهاية عام 2019 تم تصنيف الايداعات في المرحلة الثالثة.

4- صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

الجدول رقم (4)

التسهيلات الائتمانية المباشرة	مؤونة خسائر ائتمانية متوقعة	الرصيد قبل اقتطاع المؤونة	نسبة المؤونة المشكلة	التغير في المؤونة
12/31/2017	10,607,296,704	32,592,238,926	33%	
بعد التطبيق 01/01/2018	7,587,311,067	32,592,238,926	23.28%	-28%
قبل التطبيق 31/12/2018	9,459,532,799	42,412,127,761	22.30%	
بعد التطبيق 31/12/2018	8,207,572,789	42,412,127,761	19.35%	-13%
12/31/2019	6,907,936,301	50,224,026,855	13.75%	

خلال عام 2017 تم احتساب مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة وفق آلية تصنيف الديون التزاماً بقرارات مصرف سورية المركزي لتصنيف الديون رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته بالقرار رقم 902 لعام 2012 حيث تم احتجاز مخصصات تبلغ حوالي 10.6 ليرة سورية وعليه بند صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة لم يتم احتساب لها مؤونة خسائر ائتمانية متوقعة وفق معيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) خلال عام 2017 ولكن بعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في بداية عام 2018 عن القوائم المالية النهائية لعام 2017 نلاحظ انخفاض قيمة المخصصات بحوالي3 مليار ليرة كما انخفضت المخصصات الائتمانية بعد تطبيق المعيار على البيانات المالية بنهاية عام 2018 بحوالي 1.25 مليار مع العلم ان رصيد الفوائد المعلقة لم يتغير قبل وبعد تطبيق المعيار وعليه نستنتج ان سياسة المصرف الائتمانية في

احتجاز المخصصات هي اقسى من المعايير المطبقة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 من الجدير بالذكر ان المصرف في بيانات عام 2018 قام باسترداد حوالي 1.1 مليار ليرة من مخصص التسهيلات الائتمانية الى الأرباح ولكن بعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 على نفس بيانات عام 2018 قام المصرف باحتجاز حوالي 895.8 مليون ليرة في بند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مما اثر بشكل كبير على ربحية المصرف وحلوة من بنك حقق ارباح بحوالي 1.2 مليار قبل تطبيق المعيار الى بنك تكبد خسارة بحوالي 734.3 مليون ليرة بعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

5- موجودات مالية بالقيمة المطفأة

الجدول رقم (5)

موجودات مالية بالقيمة المطفأة	مؤونة خسائر ائتمانية متوقعة	الرصيد قبل اقتطاع المؤونة	نسبة المؤونة المشكلة	التغير في المؤونة
12/31/2017	-	-	%0	
بعد التطبيق 01/01/2018	-	-	%0.00	
قبل التطبيق 31/12/2018	-	-	%0.00	%0
بعد التطبيق 31/12/2018	-	-	%0.00	%0
12/31/2019		1,589,739,383		

الرصيد عبارة عن شهادات إيداع صادة عن مصرف سورية المركزي بقيمة اسمية مخصومة 1.528 مليار ليرة سورية وتستحق بتاريخ 2020/2/1 لم يتم احتساب خسائر ائتمانية متوقعة بسبب قرار المركزي الذي يقول لا يوجد خسائر ائتمانية متوقعة للأرصدة مع مصرف سورية المركزي

ثانياً: أثر التغيرات بالتصنيف والقياس على المطلوبات

الجدول رقم (6)

التاريخ	رصيد مخصصات متنوعة
12/31/2017	40,679,420
بعد التطبيق 01/01/2018	174,995,769
قبل التطبيق 31/12/2018	71,013,741
بعد التطبيق 31/12/2018	205,127,783
12/31/2019	1,656,536,008

بند مخصصات متنوعة يوحي بأنه يتضمن عدة أنواع من المخصصات وهم:

أ- مخصصات مركز قطع تشغيلي

ب- مخصص غرامات ضريبية

ت- مخصص خسائر ائتمانية متوقعة ناتجة عن كفالات مالية-زبائن (غير منتجة)

ث- مخصص ناتجة عن كفالات مالية- مصارف

ج- مخصصات مقابل أعباء محتملة

ح- مخصصات سرقات

لم يقم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بتأثير على كافة بنود المخصصات المتنوعة وعليه سنقوم بدراسة البنود التي لها تأثر بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وهي منحصرة في مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المستغلة والتسهيلات الائتمانية الغير مباشرة للمصارف والزبائن قبل تطبيق المعيار ومخصصات الخسائر الائتمانية متوقعة ناتجة عن كفالات مالية – زبائن، ومخصصات الخسائر الائتمانية متوقعة ناتجة عن كفالات مالية – مصارف.

الجدول رقم (7)

مخصصات متنوعة	12/31/2017	1/1/2018	31/12/2018 قبل التطبيق	بعد 31/12/2018 التطبيق	12/31/2019
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية غير المباشرة للديون غير المنتجة	-	-	35,526,050	-	-
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية غير المباشرة جماعية للديون المنتجة	32,879,240	-	31,487,691	-	-
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية غير المباشرة	32,879,240	-	67,013,741	-	-
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لسقوف التسهيلات الائتمانية الممنوحة وغير المستغلة	-	5,259,719	-	7,700,105	25,819,920

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للكفالات المعطاة للمصارف	-	64,948,009	-	62,310,287	1,539,808,461
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة للزبائن	-	96,988,041	-	131,117,391	37,407,627
اجمالي مخصصات التسهيلات في بيان الدخل الشامل الأخر		167,195,769		201,127,783	1,603,036,008

نلاحظ تغيير تصنيفات بنود مخصصات التسهيلات الائتمانية غير المباشرة وعليه المقارنة ستكون بالقيم الجمعية النهائية ما بين بيانات المصرف قبل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وبعده تطبيقه وعليه نلاحظ ارتفاع قيمة المخصص بين 2017/12/31 قبل تطبيق المعيار و2018/01/01 بعد تطبيقه حوالي 408.5% بينما بالمقارنة بين 2018/12/31 قبل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 و2018/12/31 بعد تطبيق المعيار ارتفاع قيمة اجمالي المخصصات بحوالي 200.13%

ثالثاً: أثر التغيرات بالتصنيف والقياس على حقوق الملكية

1- الأثر على احتياطي عام مخاطر التمويل

الجدول رقم (8)

احتياطي عام لمخاطر التمويل	إعادة التصنيف	الرصيد
12/31/2017	-	221,208,000
01/01/2018	-	-
12/31/2018	-	-
12/31/2019	-	-

كان لإعادة التصنيف ببداية عام 2018 أثر مباشر على القيمة الدفترية لنبد احتياطي مخاطر التمويل حيث نلاحظ الرصيد في نهاية عام 2018 تم تصفيره وبذلك لا جدوى من إعادة ترميمه في عام 2019 ووفق تعليمات تطبيق معيار التقارير المالية رقم 9

2- الأثر على خسائر المتراكمة المحققة

الجدول رقم (9)

خسائر المتراكمة المحققة	إعادة التصنيف	الرصيد
12/31/2017	-	7,410,173,408
المعدلة 01/01/2018	-	4,352,473,205
قبل التعديل 31/12/2018	-	6,388,371,894
المعدلة 31/12/2018	-	5,300,100,890
12/31/2019	-	4,519,084,188

الأثر على القيمة الدفترية لإعادة التصنيف الخسائر المتراكمة ببداية عام 2018 بلغت 3,057,700,203 ليرة سورية

أما الأثر على الخسائر المتراكمة على البيانات المالية للمصرف في 2018/12/13 قبل تطبيق المعيار رقم 9 والبيانات المالية في2018/12/31 بعد تطبيق المعيار رقم 9 بأثر رجعي هو 1,088,271,004 ليرة سورية

أن فرق الحاصل بين نتائج 2017/12/31 و2018/1/1 – 2018/12/31 الغير معدلة و 2018/12/31 بعد التعديل هي بسبب اغلاق احتياطي مخاطر التمويل وإعادة قياس مخصصات انخفاض القيمة وفقاً للمعيار لرقم 9

رابعاً: أثر التغيرات بالتصنيف والقياس على بيان الدخل:

الأثر على بيان الدخل يكون جلياً بمقارنة مصروف/استرداد الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال الأعوام 2017-2018-2019، حيث خلال عام 2017 لم يدخل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 حيث أنه تم البدء بتطبيق المعيار على البيانات المالية لعامي 2019 و2018 حيث تم تطبيق المعيار رقم 9 على البيانات المالية لعام 2018 بأثر رجعي.

الجدول رقم (10)

مصروف / (استرداد) خسائر ائتمانية متوقعة			
البند:	قبل 31/12/2018 تطبيق المعيار	بعد 31/12/2018 تطبيق المعيار	12/31/2019
مصروف / (استرداد) أرصدة لدى بنوك مركزية	-	633,923	7,825,569
مصروف / (استرداد) أرصدة لدى المصارف	-	(4,188,911)	875,553,755
مصروف / (استرداد) إيداعات لدى المصارف	-	205,161,050	16,171,664
مصروف / (استرداد) موجودات أخرى	-	35,306,781	81,259,228
مجموع: مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لتعرضات المصارف	-	236,912,843	980,810,216
مصروف / (استرداد) تسهيلات ائتمانية مباشرة	(1,142,989,547)	625,036,077	(1,190,151,413)
مصروف / (استرداد) تسهيلات ائتمانية غر مباشرة	34,134,501	33,932,014	1,407,983,436
مجموع : مصروف / (استرداد) خسائر ائتمانية متوقعة للتسهيلات مباشرة وغير مباشرة	(1,108,855,046)	658,968,091	217,832,023
اجمالي مصروف / (استرداد) خسائر ائتمانية متوقعة	(1,108,855,046)	895,880,934	1,198,642,239

- نلاحظ أن مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لتعرضات المصارف خلال عام 2018 قد تحول من استرداد للمخصصات بقيمة حوالي 1.1 مليار ليرة لتضاف إلى الأرباح وهذا في البيانات قبل تطبيق المعايير الى مصروف بحوالي 895.8 مليون ليرة في البيانات المالية بعد تطبيق المعيار
- كما نلاحظ ان في عام 2019 على الرغم من أن مخصص الخسائر الائتمانية متوقعة للتسهيلات مباشرة هو استرداد الا ان المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الغير مباشرة وللبنود الاخرى في المركز المالي كان لهما التأثير الأكبر في اقتطاع مصروف خلال عام 2019.

خامساً: التحليل المالي

سيتم تحليل بيانات بنك بيبلوس المصرح عنها ضمن البيانات المالية المنشورة وذلك لعام 2018 حيث سيتم مقارنة مجموعة من النسب على نفس البيانات المالية لعام 2018 قبل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وبعد تطبيقه على نفس البيانات بأثر رجعي وسيتم تحليل كل من المحاور التالية:

نسب السيولة	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	الأصول السائلة / مجموع الموجودات
	المعدل النقدي (الموجودات السائلة / اجمالي الودائع)	الأصول السائلة/ اجمالي الودائع
نسب ملاءة رأس المال	معدل مقدرة البنك على رد الودائع	حقوق الملكية /إجمالي الودائع
	نسبة الموجودات الخطرة	حقوق الملكية / (مجموع الموجودات – الموجودات السائلة)
	مضاعف حقوق الملكية	مجموع الموجودات / حقوق الملكية
نسب الربحية	معدل هامش الربح	صافي الربح/ مجموع إيراداته التشغيلية
	العائد على الموجودات	صافي الربح/ مجموع الموجودات
	العائد على حقوق الملكية	صافي الربح/ حقوق الملكية
نسب المصاريف	مخصص الخسائر الائتمانية إلى صافي الربح	صافي مخصص خسائر ائتمانية / صافي الربح

أولاً: نسب السيولة

وهي نسب تختص بقياس مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل ولمقابلة السحوبات المفاجئة من العملاء أو في مواعيد استحقاقها دون أي تأخير مما قد يعرض المصرف إلى خطر وعليه سيتم دراسة النسب التالية:

أ- نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الأصول: تشير هذه النسبة الى مقدار الأرصدة التي يتوافر عليها البنك من أجل الوفاء بالتزاماته

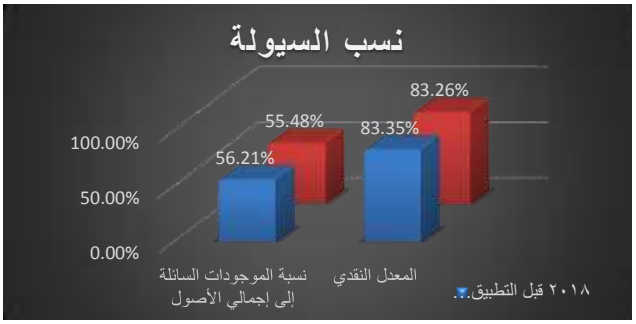
ب- المعدل النقدي: يوضح هذا المعدل قدرة البنك على مقابلة التزاماته بمجموع أصوله النقدية

الجدول رقم (16)

نسب السيولة	اسم المؤشر	النسبة بعام 2018 قبل تطبيق المعيار رقم 9	النسبة بعام 2018 بعد تطبيق المعيار رقم
أ	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	%56.21	%55.48
ب	المعدل النقدي	%83.35	%83.26

نلاحظ أن تطبيق المعيار لم يكن له أثر جوهري على نسبة سيولة المصرف حيث ان تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) لم يتجاوز تأثير انخفاض نسب

السيولة 1% إلى 2% فعليه لم يشكل تطبيق المعيار أي خلل يذكر في قدرة المصرف على مقابلة التزاماته أو السحوبات المفاجئة



الشكل (1)

ثانياً: نسب ملاءة رأس المال

تعد عملية تقييم الملاءة الائتمانية أمر مهم جداً لإظهار مدى السلامة وقوة المركز المالي للبنك لبعث الاطمئنان وزيادة الثقة للمودعين والمتعاملين مع البنك وعليه سيتم دراسة النسب التالية:

أ- معدل مقدرة البنك على رد الودائع: يقيس هذا المعدل قدرة البنوك على رد ودائعها من أمواله الخاصة.

ب- نسبة الأصول الخطرة: تقيس هذه النسبة قدرة حقوق الملكية في البنك على تغطية مخاطر الأصول.

ت- مضاعف حقوق الملكية: يبين هذا المؤشر عدد مرات تغطية الأصول لحلوق الملكية وهي عن مدى قدرة البنك على الرفع المالي

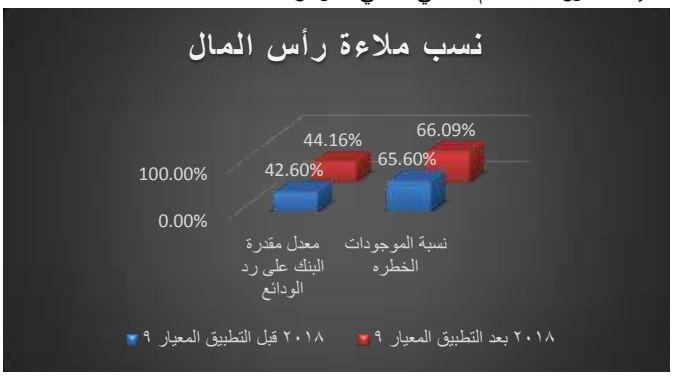
الجدول رقم (17)

نسب ملاءة رأس المال	اسم المؤشر	النسبة بعام 2018 قبل تطبيق المعيار رقم 9	النسبة بعام 2018 بعد تطبيق المعيار رقم
أ	معدل مقدرة البنك على رد الودائع	%42.60	%44.16
ب	نسبة الموجودات الخطره	%65.60	%66.09
ت	مضاعف حقوق الملكية	%348.11	%339.85

نلاحظ أن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) لم يكن له أثر جوهري على نسبة ملاءة رأس المال حيث ان تطبيق المعيار رقم 9 كلن له تأثير طفيف على ملاءة رأس المال حيث تراوح الارتفاع بالنسب بين 1% إلى 2%

وعليه لم يشكل تطبيق المعيار أي تأثير يذكر في قدرة المصرف على نسبة تغطية أصوله الخطرة أو رد الودائع من أموله الخاصة

أما بالنسبة لمؤشر مضاعف حقوق الملكية فعلى الرغم ان النسبة تعتبر عالية إلا ان تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) قد خفض معامل الرفع المالي ولو بشكل طفيف إذا ما قورنت بالحجم النسبي العالي للمؤشر



الشكل رقم (2)

ثالثاً: نسب الربحية

تعد الربحية من الأهداف الأساسية التي تسعى البنوك التجاري إلى تحقيقها من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها المالية المتاحة، وتعكس نسب الربحية قدرة البنوك التجارية على توليد أرباح من موجوداتها وعليه سيتم دراسة النسب التالية:

أ. هامش الربح الصافي: يقيس المعدل ما تحققه كل ليرة من إيرادات البنك التشغيلية من صافي الربح

ب. معدل العائد على الموجودات: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة البنك بتوليد أرباح من موجوداته أي نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح

ج. معدل العائد على حقوق الملكية: يوضح هذا المعدل نسبة العائد المتحقق عن ليرة مستثمرة من أموال المساهمين (حقوق الملكية).

الجدول رقم (17)

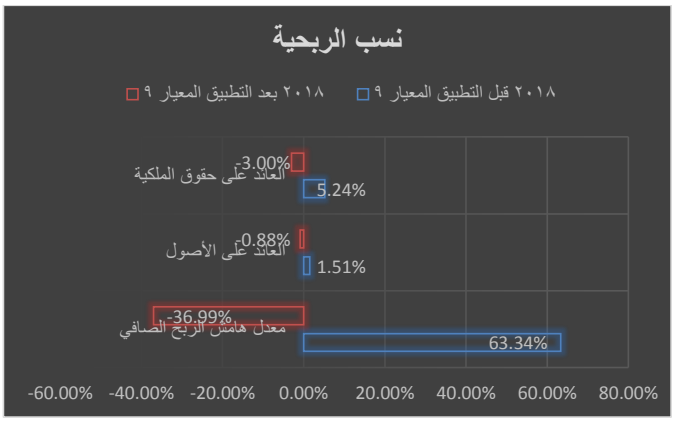
نسب الربحية	اسم المؤشر	النسبة بعام 2018 قبل تطبيق المعيار رقم 9	النسبة بعام 2018 بعد تطبيق المعيار رقم
أ	معدل هامش الربح	%63.34	%36.99-
ب	العائد على الموجودات	%1.51	%0.88-
ت	العائد على حقوق الملكية	%5.24	%3-

من الجدير بالذكر ان قبل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) أثر على ربحية المصرف فحوله من مصرف حقق أرباح بحوالي 1.2 مليار الى مصرف خاسر بحوالي 734.3 مليون

فنلاحظ من الجدول السابق ان معدل هامش الربح كان قبل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) يشير إلى أن كل 100 ليرة من إيرادات التشغيلية تحقق صافي ربح حوالي 63 ليرة أما بعد تطبيق المعيار فقد تحول هذ الربح الى خسارة

اما معدل العائد على الموجودات أنه قبل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية كان البنك قد حقق معدل عائد على الموجودات بحوالي 1.5% وهو يعتبر معدل جيد حيث بينت دراسة أجريت على بنوك أميركية ان البنك الأحسن اداءً هي البنوك التي حققت عائد على الأصول بلغ 1.5% ولكن نلاحظ انه بعد تطبيق المعيار تحول هذا العائد الجيد الى مؤشر سلبي وذلك بسبب تحقيق البنك خسائر بسبب تطبيق المعيار

وأخيرا بملاحظة معدل العائد على حقوق الملكية يتضح لدينا انه تأثر بشكل كبير بعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) حيث ان العائد عل حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار كان 5.2% وهو يعتبر معدل جيد ولكن أيضا بعد تطبيق المعيار تحول هذا المؤشر الى مؤشر سلبي



الشكل رقم (3)

نتائج الدراسة:

1- الخسائر الائتمانية للبنك تستند حالياً على نهج الخسارة المتوقعة بدلاً من نهج الخسارة المتكبدة (خصوصاً في بند التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة) والتغير في تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية للبنك

2- تم احتساب خسائر ائتمانية متوقعة لكل من (نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي، أرصدة لدى المصارف، إيداعات لدى المصارف) والتي لم يكن يتم احتساب لها مخصصات وفق السياسات المحاسبية السابقة لمعيار التقارير المالية رقم IFRS 9

3- التحول إلى تطبيق المعيار IFRS9 يؤثر جوهرياً في قيمة:

- الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يجعل قيمتها صفراً بسبب إعادة تصنيفها، إما تحت الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة أو تحت الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- على قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، باستثناء حالة إعادة تصنيف الاستثمارات في أدوات الدين المتاحة للبيع إلى استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

- ربحية المصرف وذلك من مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الذ يتم احتجاز قيمته من الأرباح المحققة وبالتالي يحرم المصرف من فرص إعادة الاستثمار

4- التحول إلى تطبيق المعيار IFRS9 لن يكون له أثر جوهري في:

- قيمة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق نتيجة تبني المعيار عند افتراض إعادة تصنيف الاستثمارات كّلها في أدوات الدين المتاحة للبيع إلى استثمارات محتفظ بها للمتاجرة.
- سيولة المصرف فلم يؤثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل ولمقابلة السحوبات المفاجئة من العملاء أو في مواعيد استحقاقها دون أي تأخير
- ملاءة رأس المال أيضاً لك يكن للتطبيق أثر على مدى السلامة وقوة المركز المالي للمصرف.

المراجع باللغة الانكليزية

- Linde Emil & Pedersen Jesper Moller Pedersen, 2011. a comparative analysis between IAS 39 & IFRS 9 –Copenhagen Business School
- International Accounting Standards Board- IFRS9 Financial Instruments Part 1: Classification And Measurement, - November 2009.
- Scrodle Nicolas,– 2011. IFRS and the Complexity Hurdle - university of Hohenheim, Stuttgurt, Germany.
- Pawel Punda, Rainer Lueg, 2011. the impact of international financial reporting standard (ifrs) adoption on key financial ratios – evidence from the uk- Aarhus School of business, United Kingdom.

المراجع باللغة العربية:

- مجلة البشائر الاقتصادية، تقييم الأداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية، جامعة الطاهري محمد، 2016
- سنان زهير محمد جميل 2006. سوسن أحمد سعيد ،تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية
- قرار مصرف سورية المركزي (4/م ن) لعام 2019/02/14 "تطبيق معيار التقارير المالية رقم 9 "
- قرار مصرف سورية المركزي رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته بالقرار رقم 902 لعام2012

المواقع الالكترونية:

- www.dse.sy/ سوق دمشق للأوراق المالية
- http://www.cb.gov.sy/ar مصرف سورية المركزي
- http//gulfnews.com/business/sectors/banking/IFRS9
- www.ifrs.org موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية

تاريخ الموافقة على نشر البحث:2021/1/21
تاريخ ورود البحث:2021/2/17

منسّق:يمين، اليسار لليمين، بعد: 0- سم